4 نواب التقوا الرئيس.. لبحث خيارات المرحلة المقبلة

جلسات مجلس الأمة من دون حضور الحكومة .. كلاكيت «ثالث مرة»

السعدون يدعو إلى جلسة 7 فبراير والحكومة تحيل مشاريع الميزانيات

في الوقت الذي جرت فيه العادة أن الحكومة المستقيلة لا تحضر جلسات مجلس الأمة، عاد سيناريو الجلستين السابقتين ليكرر مرة أخرى، فقد وزع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جدول أعمال جلسة 7 و 8 فبراير، وتضمن استجواب النائبين مبارك الحجرف وجنان بو شهري لوزيري المالية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وتضمن مشروعات بقوانين تتعلق بالميزانية.

على صعيد متصل التقى النواب مهلهل المضف ود. حسن جوهر ومرزوق الحبيني وسعود العصفور،رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ضمن مشاورات نيابية لبحث خيارات المرحلة المقبلة.

أحمد السعدون

من جهة أخرى أحال رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح إلى مجلس الأمة مشروعات بقوانين تتعلق بميزانية الدولة وميزانيات بعض الجهات والمؤسسات الحكومية ، وشملت الإحالة المراسيم الـ7 التالية :

-مرسوم بمشروع قانون رقم «27 « لسنة 2023 بإحالة مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2024

-مرسوم بمشروع قانون رقم «28» لسنة 2023 بإحالة مشروع قانون بربط ميزانية مؤسسةالبترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2023/2024

-مرسوم بمشروع قانون رقم «29» لسنة 2023 بإحالة مشروع قانون بربط ميزانية هيئةأسواق المال

-مرسوم بمشروع قانون رقم «27» لسنة 2023 بإحالة مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2024

-مرسوم بمشروع قانون رقم «28» لسنة 2023 بإحالة مشروع قانون بربط ميزانية مؤسسةالبترول للسنة المالية 2023/2024

-مرسوم بمشروع قانون رقم «30» لسنة 2023 بإحالة مشروع قانون بربط ميزانية المؤسسات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/2024

-مرسوم بمشروع قانون رقم»31» لسنة 2023 بإحالةمشروع قانون بربط ميزانية الهيئات والإدارات الحكومية للسنةالمالية للسنة المالية 2023/2024 .

لحظة انسحاب الحكومة من جلسة شراء المديونيات

من ناحية ثانية استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون في مكتبه أمس عددا من السفراء المعتمدين لدى دولة الكويت.

والتقى السعدون على حدة كلا من سفير مملكة أسبانيا لدى الكويت ميغيل خوسيه مورو اغيلار وسفير سويسرا لدى الكويت الدكتور تيتزيانو باميلي وسفير جمهورية جيبوتي عبدالقادر حسين عمر.

اللجنة أصدرت تقريرها حول آخر مستجدات القضية

«الإسكان»: الانتهاء من «قانون المدن الإسكانية» ورفعه للمداولة الثانية

أعلنت لجنة الإسكان والعقار عن الانتهاء من إعداد التقرير النهائي لقانون المدن الإسكانية، ورفعه للمداولة الثانية في أقرب جلسة عادية مقبلة، وإصدار تقريرها الدوري حول آخر مستجدات القضية الإسكانية فيما يخص مشاريع المدن والضواحي الإسكانية القائمة.

وقالت اللجنة في بيان صادر عنها إنها عقدت اجتماعها السادس عشر بتاريخ 22/1/2023م، استكمالاً لستة اجتماعات متتالية في الأسبوع الذي يسبقه، بحثت خلالها مختلف الآراء والملاحظات والتعديلات من النواب والمختصين ولجان الأهالي بشأن قانون المدن الإسكانية، وقد تم الانتهاء من إعداد التقرير النهائي للقانون لإقراره في المداولة الثانية في أقرب جلسة عادية مقبلة، ليكون حيز النفاذ كأداة إضافية وحديثة من شأنها المساهمة في سرعة إنجاز المشاريع الإسكانية وفق منظور متطور ومستدام.

وأكدت اللجنة في بيان أن قانون المدن الإسكانية يعد جزءا من حزمة القوانين الهادفة إلى زيادة المعروض من الوحدات السكنية للمواطنين، حيث تستكمل اللجنة الانتهاء من قانون إلغاء الوكالات العقارية وتعديل قانون كسر احتكار الأراضي الفضاء في إطار تنظيم سوق العقار ومعالجة الفوضى العقارية لمواجهة الارتفاع الجنوني في أسعار العقار.

كما دعت اللجنة وزير البلدية والجهات المختصة كالمؤسسة العامة للرعاية السكنية وممثلي وزارة المالية وبنك الائتمان ووزارة الكهرباء والماء إلى متابعة مشاريع الضواحي والمدن الإسكانية القائمة واستعراض المعوقات والمشاكل التي تواجهها وسبل تخطيها ومعالجتها في أقرب وقت ممكن.

وأعلنت اللجنة عن إصدار تقريرها الدوري حول آخر مستجدات القضية الإسكانية فيما يخص مشاريع المدن والضواحي الإسكانية القائمة:

أولاً: منطقة جنوب سعد العبد الله

«1» ارتفعت أعداد القسائم الموزعة على المخطط في منطقة جنوب سعد العبدالله لتصبح 5،555 قسيمة بعد أن كانت 4،601 قسيمة في 9 نوفمبر 2022 أي بزيادة مقدرها 1،000 قسيمة تقريبا، بالإضافة إلى وجود حوالي 5،300 بطاقة جديدة جاهزة للتخصيص، تمكّن أصحابها من المشاركة في مواعيد القرعة المقبلة في حال رغبتهم بذلك.

«2» حرصت اللجنة على ضرورة الانتهاء من التوسعة الشرقية لجنوب سعد العبدالله خصوصا أنها في المراحل التنسيقية الأخيرة بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية والجهات المعنية، حيث توفر هذه التوسعة بحسب التعهدات الحكومية نحو 3000 إلى 4000 وحدة سكنية.

«3» تعهّدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية ببدء إجراءات طرح مناقصة الطرق الرئيسية وهي المناقصة الأكبر للمنطقة وللطرق السريعة فور استكمال عضوية لجنة المناقصات التابعة للمؤسسة في غضون الأسبوعين المقبلين، وبالإضافة إلى 12 مناقصة فرعية متعلقة بالبنية التحتية، تطرح بعد إقرار ميزانية 2023/2024.

«4» تم الانتهاء من توزيع كامل قسائم المرحلة الأولى «N1»، كما سيتم الانتهاء من توزيع كامل القسائم المخصصة للمرحلة الثانية «N2» والمتبقي منها 650 قسيمة على القرعتين المقبلتين، وستبدأ بعد ذلك مباشرة دفعات توزيع المرحلة الثالثة «N3»، علماً بأن التخصيص في هذه المنطقة تغطي أصحاب الطلبات الإسكانية حتى 31 مايو 2005.

جانب من اجتماع اللجنة الإسكانية البرلمانية

ثانياً: منطقة جنوب صباح الأحمد

«1» تم الانتهاء من توزيع 19،427 قسيمة من أصل 20،380 قسيمة على المخطط في منطقة جنوب صباح الأحمد، حيث تسير مراحل التسليم عبر القرعة بشكل منتظم، وسوف يتم الانتهاء من القائمة المتبقية وعدد قسائمها 953 قسيمة خلال ثلاث قرعات نهائية مقبلة، من قوائم انتظار تتعدى 6،122 طلباً.

«2» تم فتح مظاريف المتعلقة بمناقصة الطرق الرئيسة بجنوب صباح الأحمد، والتي تم طرحها بتاريخ 25 سبتمبر الماضي، ومتوقع الترسية وتوقيع العقد مع الشركة صاحبة العرض الأقل سعراً فور استكمال عضوية لجنة المناقصات التابعة للمؤسسة في غضون الأسبوعين المقبلين، وبذلك يبدأ التنفيذ قبل نهاية شهر فبراير التزاماً بالتعهد الذي قدمته المؤسسة في اجتماع اللجنة 9 نوفمبر الماضي.

«3» أكدت وزارة الكهرباء والماء ابتداء إجراءات مناقصتي الكهرباء الخاصة بمدينتي جنوب صباح الأحمد وجنوب سعد العبدالله، على أن تنتهي إجراءات الترسية وتوقيع العقود وابتداء الأعمال بحلول شهر يونيو المقبل، وعليه فمن المتوقع توافر التيار الكهربائي بشكل كامل خلال سنتين ونصف السنة إلى ثلاث سنوات لمدينتين.

ثالثاً: منطقة المطلاع

«1» تم تسليم حوالي 18،519 إذن بناء في منطقة المطلاع، حيث بدأ 6،800 منهم بأعمال البناء فعلياً، وذلك بالتزامن مع تسليم «87» منشأة خدمية تشمل المدارس والمراكز الصحية والمساجد ومخفر للشرطة ومركز للإطفاء ومبنى البلدية وتنمية المجتمع وفروع للجمعية التعاونية، بالإضافة إلى «26» مبنى جديدا في طور التسليم خلال الأيام القليلة المقبلة، الأمر الذي يعني دخول ما نسبته 40% من المباني العامة حيز التشغيل بالتزامن مع إيصال التيار الكهربائي للمنازل المنجزة.

«2» أكدت المؤسسة إنجاز أكثر من 90% من عقود الكهرباء لمختلف أنواع المحطات، منها 4 محطات رئيسة تم تشغيلها، و36 محطة فرعية سيدخل 13 منها حيز التشغيل ما بين شهري فبراير ومايو لتغذية المنازل الجاهزة في الضواحي العشر الأولى.

«3» أما ما تبقى من القسائم السكنية في الضواحي الأربع المتبقية «N1- N4» من المنطقة وعددها 9769 قسيمة، فسيتم تسليم أذونات البناء فور توفير السيولة الكافية لبنك الائتمان والتي تقدر بـ 600 مليون دينار، وقد ناقشت اللجنة الخيارات المتاحة في هذا الشأن وهي إما بزيادة رأسمال بنك الائتمان بقرار مباشر من الحكومة، وإما باستعجال تعديل قانون بنك الائتمان لاستدامة القروض العقارية، أو باستعجال قانون التصكيك الذي سيمكن البنك من بيع بعض قروضه بعوائد مجزية للمستثمرين، حيث أمهلت اللجنة الحكومة فترة لا تتجاوز الشهر للوصول إلى الحل المناسب والقابل للتطبيق على وجه السرعة.

رابعاً: منطقة جنوب عبد الله المبارك

أعلن المسؤولون في المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الكهرباء والماء عن إنجاز وتشغيل «23» محطة تحويل ثانوية، كما أكد الحاضرون كفاية القوة التشغيلية للمحطات المنجزة للمنازل القائمة حالياً بالتزامن مع تغذية ما يتم بنائه من القسائم تباعاً وصولاً إلى تشغيل كامل المنطقة من دون أي عوائق أو تأخير.

خامساً: منطقة خيطان

أكد مسؤولو المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الكهرباء والماء حرصهم على توقيع العقود الخاصة بإنجاز «40» محطة فرعية للكهرباء في منطقة خيطان تتم تغذيتها من المحطات الرئيسة القائمة، ما يعني إيصال خدمة الكهرباء إلى كامل المنطقة قبل نهاية العام الحالي، مع جاهزية توصيل التيار الكهربائي إلى كل قسيمة منجزة قبل هذه الفترة بحلول مؤقتة وبطاقتها الكاملة لحين الانتهاء من جميع المحطات الخاصة بالمنطقة.

سادساً: جنوب القيروان والمناطق الجديدة

جدد وزير الدولة لشؤون البلدية تعهده للمواطنين بتسليم مناطق جنوب القيروان والصليبية وتيماء إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ اجتماع اللجنة الماضي المنعقد بتاريخ 4 ديسمبر 2022م، وذلك فور الانتهاء من تجهيز التقرير الفني في غضون الأسابيع المقبلة وإقراره من المجلس البلدي وتسليمها للمؤسسة، تمهيداً لعمل مخططاتها التنظيمية وتوزيعها على مستحقي الرعاية السكنية.

الطمار لتنظيم دورات تأهيلية لذوي الهمم لتوفير فرص عمل لهم في القطاع الخاص

أعلن النائب خالد الطمار عن تقدمه باقتراح برغبة بعقد دورات تدريبية وتأهيلية لذوي الاحتياجات الخاصة ومنحهم فرص الاندماج بالقطاع الخاص من خلال توفير فرص عمل لهم تتناسب معهم، ونص الاقتراح على ما يلي:

تعاني فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من العديد من الصعوبات في إيجاد فرص عمل لهم داخل القطاع الحكومي فضلا عن القطاع الخاص وتدعو الحاجة إلى دمجهم في المجتمع من دون تفرقة الأمر الذي سيساهم في قبول المجتمع لهم وعلاج العديد من المشكلات النفسية التي يتعرضوا لها من كونهم مختلفين عن الآخرين، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

عقد دورات تدريبية وتأهيلية لذوي الاحتياجات الخاصة ومنحهم فرص الاندماج بالقطاع الخاص من خلال توفير فرص عمل لهم تتناسب معهم والتنسيق لذلك من خلال تشكيل لجنة من هيئة القوى العاملة والهيئة العامة لذوي الإعاقة وتقديم الدعم المادي واللوجستي للجهات التي تقوم بتعيين عدد كبير منهم في قطاعاتها المختلفة ما يساهم في تشجيع القطاع الخاص لذلك.

خالد الطمار

الحويلة: قبول جميع المتقدمين للعمل في القطاع النفطي

محمد الحويلة

دعا رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية د. محمد الحويلة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د. بدر الملا إلى الدفع نحو قبول جميع المتقدمين للعمل في القطاع النفطي او أكبر عدد ممكن لدعم القطاع بالعمالة الوطنية.

وطالب الحويلة في تصريح صحفي بمعالجة مشاكل اختبارات المتقدمين للتوظيف بالقطاع النفطي من خريجي التخصصات النفطية وعدم وضع اختبارات وشروط تعجيزية.

وأوضح الحويلة أن من الشروط التعجيزية، ألا يكون الخريج مسجلاً في التأمينات، وألا يكون قد مضى على سنة التخرج 3 سنوات، وشرط العمر ونسب القبول وغيرها من الشروط، معتبرا أن تلك الشروط تهدف إلى الإقصاء وتقليل عدد المجتازين.

وأكد أن المتقدمين للعمل في القطاع لم يدخروا جهدا في سبيل التحصيل العلمي والتخرج وفق التخصصات المطلوبة في المؤسسة، مضيفا إن «التجارب أثبتت كفاءة وقدرة الشباب الكويتي على العمل في هذا القطاع».

وشدد على ضرورة دعم سياسة الدولة بتكويت الوظائف النفطية وإلغاء التعاقد مع العمالة الوافدة في ظل توافر العمالة الوطنية، والعمل على عقد دورات تدريبية للطلبة والتنسيق بين الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومؤسسة البترول الكويتية لتطوير آلية القبول وترتيب تواريخ الإعلان عن الوظائف.

وقال الحويلة إن أساس نجاح أي قطاع حيوي يعتمد على وجود أبناء الوطن، مطالبا بترجمة ذلك من خلال العمل على الوصول إلى التكويت الكامل للقطاع النفطي.